مجلة المعجمية - تونس

ع 7

1991

في بنية النصّ المعجميّ

بقلم : فرحات الدريسي

إنّ انخراط اللّفظة في قائمة لغويّة ـ مهما اتّسعت أو ضاقت ـ يكسبها قيمة معجميّة، وقد ترقى تلك القيمة المعجميّة حين تعتصر اللّفظة مفاهيم وتختزن تصوّرات إلى القيمة الاصطلاحيّة التي تكتسب ـ إن كثيرا أو قليلا ـ ذاكرة فهم وشرائط فهم؛ وأمّا انخراط الكلمة في أبنية النّصّ الصّوتيّة والصرّفيّة والنّحويّة والدّلاليّة زمن الشرّوع في الكلام المقول أو المكتوب في تنظيم العبارة وتركيب الصّورة واستحصال المعنى أي في فنّي التّفكير والكتابة فإنّه يضفى عليها ـ تصريحا أو استفادة أو هما معا في الوقت نفسه ـ قيمة استعمالية (Valeur d'usage) قد تتعدّد وقد تتوحّد، فترقى اللّفظة بالاستعمال في نظام الكلام من نظام المعجم إلى أنظمة الدّلالة وآليات إنتاجها وطرائق استحصالها. وتنشأ الحاجة إلى أن نرصد أوجه استعمال الكلمة في حال التّعدّد والاختلاف وفق أطوار استعمالها من زمن إلى زمن، وقانون الملاحقة والاستباق على تقدير أنّ الملاحقة من جهة المعجميّ حين يشرع في الاهتمام بأطوار استعمال الكلمة على اختلاف الازمنة دون أن يقارب النهاية، وأن الاستباق من جهة الاستعمال الذي يحكم ضروب تصريف الكلمة على صعيدي المقول والمكتوب.

وإذ يصير استيفاء شتّى الاستعمالات مطلبا من جانب المعجميّ فإنّ سائر فنون القول وكافة أشكال الكتابة تصير بدورها من مسائل تحقيق المطلب ـ عند المعجمي ـ ومن أدوات انجازه لا تفريق بينها إلا بما يشفع له الاستعمال إنجازا باعتبار أنّ اللّغة كيان حركيّ ينبني حين الاستعمال في شتّى مناحي الكلام ويُنْجَزُ دوما في حاضر نصّه المتجدّد قولا وكتابة.

ولعلّ ذلك ما دفعنا إلى استحضار مقالة حديثة كتبها F.J. Hansmann ورد في مقدّمتها قوله: "Les dictionnaires selon la belle formule de Robert Léon Wagner sont "non seulement des catalogues de mots mais en rapport direct avec leur qualité, des catalogues d'emplois". Il ne saurait y avoir de bon dictionnaire d'usage sans la "présentation des emplois réels des mots dans le discours"(1).

ولقد دفعنا الفهم الذي يقرن اللغة إلى الاستعمال ويربط تحوّلات المعنى بالزّمن لفهم معنى تلك التحوّلات إلى بحث بنية النّصّ المعجميّ من جهة مبحث الشّواهد المعجميّة على تقدير النّظريّ والتّطبيقيّ عبر نماذج محدودة من الفعل المعجميّ العربيّ قصد استكشاف ما يمكن استحصاله في مسألة معدودة ـ في المألوف ـ من منهجيّة صناعة المعجم.

إنّ بنية النّصّ المعجميّ متأسّسة على تركيبين: تركيب خارجيّ وآخر داخليّ وإن بدت في الظّاهر بنية نظاميّة واحدة مرجعها شبكات من الالفاظ محكومة ـ في حال اللّغة العربيّة ـ بمداخل لغويّة تتنامى قياسا وسماعا بتوالد داخليّ ينحكم خاصّة بقانون الاشتقاق في معناه الواسع عند اللّغويّين العرب.

إنّها حينئذ بنية خاصّة تبدو متنامية لولبيّا حول مدخل إن شئنا هو مدخل نواة، به ومنه، تتنامى لائحة ألفاظ ـ في حدود العربيّة وما أشبهها ـ من جهة عدد الحروف وطرائق تصريفها وتركيبها وفق قوانين الزّيادة والنّقصان صوتيّا وصرفيّا وحسب مراتب الكلمة وسياقاتها وما يحفّ بنظمها نحوا وبلاغة.

إنّها على ذلك النّحو من الانبناء بنية نمطيّة لانّ بناء المعجم يلوح ـ وفي حدود الظّاهر ـ انبناء أو استنساخا أو استعادة لنهج واحد يجري نظامه الواحد على مداخل لغويّة متعدّدة في وصف بناء المادّة اللّغويّة وطرائق انبنائها

---

(1) F.J. Hansmann : Le dictionnaire, catalogue d'emplois, étude de lexicographie comparée - in : Cahiers de Lexicologie (Revue internationale de lexicologie et lexicographie), Vol L (1987/1 pp. 107-114. ، وترجمة قوله:

[إن المعاجم حسب العبارة المأثورة عن «روبرليون فغنر» ليست قائمات ألفاظ فحسب وإنما هي من جهة ما لها من صلة مباشرة بخصائصها قائمات في وجوه استعمال. وإنّه ليس بوسعنا أن نستحصل معجما صالحا للاستخدام دون أن نرسّم استعمالات اللّفظ كما هي في الخطاب].

في نسق توالدها الثّابت بقانون التّماثل في التّوالد الحاكم في منهج صناعة المعجم حكما صارما، تعريفا وترتيبا وتصنيفا، ثمّ لانّ التّجانس والمؤالفة والمناسبة بين مكوّنات المادّة اللّغويّة في الفعل المعجميّ المنخرط في مداخل لغويّة منحكمة بنظام نمطيّ من أبرز خصائص النّصّ المعجميّ المستحصلة بداهة وفي حدود الظّاهر؛ ولذلك يرقى النّظر المجرّد ـ في حدود بنية النّصّ المعجميّ الخارجيّة تلك ـ إلى التّفكّر في الاستعانة بالأنظمة الآلية واستخدامها في صناعة المعجم (2). وإذا ما تجاوزنا التّركيب الخارجيّ النّمطيّ الى تدبّر بنية النّصّ المعجميّ الدّاخلية فإنّنا نلحظ أنّها تنبني على تراكم نصوص هي شواهد عديدة من أجناس في الكتابة مختلفة عددنا منها القرءان والحديث والشعر والمثل والحكمة والخبر والنّادرة (3). وهي نصوص تتوزّع على أزمنة مختلفة ولا تتكافأ من جهة نسب التّوزيع ودرجات الاستخدام ولا تخضع لترتيب واحد ولا تحيل دوما على مصادرها ومراجعها. إنها ضرب من تداخل نصوص متباينة من جهة جنس الكتابة ومتباعدة من جهة زمن الكتابة لكنّها تظلّ متساندة من جهة الغرض من استحضارها على تقدير التنصيص على الشّهادة بحقّ الاستعمال (4). إنّ طبيعة ذلك التّركيب الدّاخليّ المبنيّ في الوقت نفسه على المؤتلف والمختلف بدرجات متفاوتة تسنح كثيرا بيسر انفكاكه وتسمح بتحليل تلك البنية الدّاخلة الم، مكوّناتها الاوّليّة لغلبة عناصر

---

(2) انظر ـ مثلا = Mc. Arthur: Le langage considéré comme une technologie. - in. Cahier de Lex-icologie - vol L (1987/1), pp 157 - 164.

(3) انظر: أحمد أبو الهيجاء وخليل أحمد عمايرة: فهارس لسان العرب مؤسسة الرسالة؛ بيروت، 1987 (7 مج). وقد جاء في مج. 1 ص 18 «لقد قصدنا من عملنا هذا أن نقوم بفهرسة معجم «لسان العرب» فهرسة نراها شاملة فوضعناها في اثني عشر حقلا: الآيات والأحاديث والشعر والأقوال والأمثال. . . وقد تمّ إدخال كلّ ما يتعلق بهذه الحقول إلى جهاز الحاسب الألكترونيّ ثمّ أعيد تصنيفه وترتيبه وفقا للحروف الهجائية».

(4) انظر: رفعت فتح الله: شواهد النحو ـ مجلة مجمع اللغة العربية 16 (1963) ص ص 19 ـ 26 ؛

طه محسن: الاستشهاد النّحويّ (في كتاب شواد التّوضيح والتصحيح لابن مالك). مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ. 35/1 (1984) ص ص. 231 ـ 250 :

صاحب أبو جناح : الاحتجاج النّحويّ عند ابن مالك بين الدّليل العقليّ والدّليل النّقليّ ـ المورد. 18/2 (1986) ص ص. 26 ـ 35.

المغايرة والمخالفة على عناصر المجانسة والمؤالفة من جهة زمن الشّاهد وجنس مادّته ومصدرها، ثمّ لانحصار استخدام الشّواهد ـ في المعجم ـ في الوظيفة الاستشهاديّة أكثر من سواها من خصائص الكتابة (5). فضلا عن دور الشاهد في إثبات التنوّع الدّلاليّ وفي تنمية الوعي اللّغويّ بذلك التطوّر.

إنّ التركيب الخارجيّ هو وحده مصدر تماسك بنية النصّ المعجميّ لانحكامه بانتظام توالده الذّاتيّ الصّارم الذي يمكن أن يرقى بالفعل المعجميّ ـ في حال اللّغة العربيّة وما أشبهها ـ في جانبها الصرّفيّ والصّوتيّ إلى درجة الانبناء النّظاميّ الآليّ لما عليه نظامها الصرّفيّ والصّوتيّ من قياسيّة راقية (6).

وأمّا التركيب الدّاخليّ فلئن كان تابعا ـ من جهة الشّكل ـ للتّركيب الخارجيّ النّظاميّ فإنّه لا يخضع لنظام واحد، ولعلّ قيمة بنائه في تدبّر الحاجة إليه في متن المعجم وفي رصد العلائق بين مقوّماته المتغيّرة والتي لا ينتظمها في الأصل نسق موحّد.

إنّ في الحديث عن النّصّ الشّاهد في بنية النّصّ المعجميّ من جهة الخصوص حديثا عن بنية النّصّ المعجميّ من جهة العموم، وإنّ الاستعمال وحده هو الذي يشفع للشّاهد من جهة تأسيس المفهوم وتثبيت القيمة

---

(5) انظر: أحمد جاسم النّجدي: المناقشة واستخدام الأدلّة عند المؤلّفين القدامى في الادب. ـ المورد 9/ 1 (1980) ص ص 7 ـ 18.

ـ وانظر: Antoine Compagnon: La seconde main ou le travail de la citation. Editions du Seuil.Paris. 1979.

جاء في ص 99 : "L'élément formel de la citation peut satisfaire un large éventail de fonctions. En voici quelques unes, que Stefan Moranski juge fondamenales : Fonction d'érudition, invocation d'autorité, fonction d'amplification, fonction ornementale... Les deux premières fonctions en effet sont externes ou intertextuelles, les deux autres internes ou textuelles".

«إن مكوّن الشّاهد الشكليّ بوسعه أن يؤدّي ما شاء [الكاتب] من وظائف. هي ذي بعض تلك الوظائف ممّا عدّه «ستيفان مُرَنسكي» وظائف أساسيّة: النّزعة الموسوعيّة وطلب السّلطة والمبالغة وتجويد الكلام... وإنّ الوظيفتين الاوليين هما فعلا وظيفتان خارجيّتان أو ضرب من التّناصّ بينما الوظيفتان الأخريان وظيفتان داخليّتان أو نابعتان من النّصّ ذاته...»

(6) انظر: عبد المنعم خلاف: دلالة اللّغة العربية على العقل العربيّ مجلّة مجمع اللّغة العربيّة. 20 (1966) ص ص 55 ـ 60.

اللّغويّة لما بين الاستعمال والشّاهد من رابطة متينة في فهم النّصّ ومن أهميّة بالغة في تحديد المعاني (7).

إنّ مسألة الاستشهاد مقصد من مطالب بنية النّصّ المعجميّ؛ وإذ كان الاستشهاد مراتب فإنّ طريقة توزيع الشّواهد مبحث من مطالب صناعة المنهج من جهة أنواع الشّواهد وأشكالها ودرجاتها وكيفيّة اختيارها وتعدّدها وتنوعها وترتيبها ومصادرها وتضخّم مادّتها أو قلّتها فضلا عمّا قد يحوم حول نسبتها من تشكّك وتحقّق (8). ولقد جرى على اللّسان اقتران الشّاهد بالمثال:

فَمَ الشّاهد؟ وَمَ المثال؟ وما هي عناصر المؤالفة أو المغايرة بينهما؟ . . . إنّها أسئلة يسلم بعضها الى البعض وهي ـ على بساطتها ـ تبغي الاهتداء إلى جانب مهمّ من الضّوابط الإجرائية والآليات التّطبيقيّة المساعدة على إنجاز بنية النّصّ المعجميّ. تكاد تحوم دلالات المثال ـ في المعاجم العربيّة القديمة والحديثة ـ حول معاني التّسوية بين المختلفين أو المتّفقين والتّكافؤ والشّبه والصّفة والمقدار والعبرة والآية والفضل(9).

وأمّا دلالات الشّاهد فتكاد تنحصر في معاني الإشهاد والإخبار والاحضار (10). ولئن بدت معاني المثال أشدّ تذكيرا بالصّورة الحسّيّة وأكثر

---

(7) انظر عبد الرّحيم الرّحموني: مفهوم «الشّاهد» وأهميّته عند الجاحظ، مجلة كليّة الآداب بفاس. ـ ص ص. 259 ـ 283.

وقد جاء في ص 261 «نعني بالشّاهد في هذا السّياق المعنى الاصطلاحيّ «الاستشهاد على شيء ما بقرآن أو حديث أو شعر أو مثل أو خبر مرويّ بهدف إثباته أو إنكاره أو الاحتجاج له أو إبطاله أو نحو ذلك» لا المعنى اللّغويّ «الحاضر الّذي يقابل الغائب» أو المعنى الشّرعيّ «المخبر بقضيّة أو بحقّ شخص على غيره عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان».

(8) انظر. خالد عبد الكريم جمعة: شواهد الشّعر في كتاب سيبويه، دار العروبة بالكويت. 1980 م. ص 226: الشّواهد وقضيّة الوضع.

(9) انظر: ابن منظور: لسان العرب. إعداد وتصنيف يوسف خيّاط. دار لسان العرب. بيروت. مج 3 (ق ـ ي) ص ص 437 ـ 439؛ الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس. دار مكتبة الحياة. بيروت. مج 8 ص 111؛

محمد رضا: متن اللغة، مج 5. ص ص، 244 ـ 245؛

(10) لسان العرب. مج 2 (ز ـ ف)، ص ص 374 ـ 375؛ تاج العروس. مج 2. ص ص 391 ـ 392؛ متن اللّغة. مج 3. ص ص . 385 ـ 386.

تعبيرًا عن المماثلة والمجانسة (11) فإنّ معاني الشّاهد تلوح أعلق بالتّجريد الذّهنيّ والترّميز وأدلّ من المثال على مقصد الإقناع وأكثر منه تعبيرا عن الحضور اللّغويّ (12)؛ وإن حافظ الشّاهد على شيء من معنى المثال (13)؛ حتّى لكأنّ الحاجة إلى المثال سبيل إلى التّكرار والإعادة والاستنساخ، والحاجة إلى الشّاهد مصدر تثبيت وتسجيل وترسيم. ولعلّنا نستشفّ من جهة التّقدير والنّظر أنّ حدود المثال قد تكون أضيق من حدود الشّاهد لما يشي به المثال من معنى ضمّ الأشباه والنّظائر واتّساع لاختزان المؤتلفات والمتجانسات وتجميعها وفق نماذج، بينما تحيل دلالات الشّاهد على جواز استحضار المختلفات والمتغايرات.

ولعلّ جملة ما عددنا من الخصائص تكشف عمّا يرسّمه المثال من نمطيّة وعمّا يهفو إليه الشّاهد من برهانيّة وإن لم يعدم المثال شيئا من الوثوقيّة ولا الشّاهد شيئا من التّقييس؛ ولعلّنا نتبيّنّ كذلك حدّا من متانة الصّلة بين الشّاهد وضروب استعمالات الكلمة من جهة دور الشّاهد في التّنصيص على تطوير المعنى من طور الى طور آخر ومن سياق إلى سياق مغاير قصد الإقناع به (14).

---

(11) جاء في «لسان العرب» ص ص 437 ـ 439، المثال: المقدار وهو من الشّبه والمثل ما جعل مثالا أي مقدارا لغيره يحذى عليه؛ والمثال: القالب الّذي يقدّر على مثله... والمثال معروف والجمع أمثلة ومثل ومثلت له كذا إذا صوّرت له مثاله بكتابة وغيرها..».

(12) جاء في «لسان العرب» ص ص 374 ـ 375 «... والشّهادة خبر قاطع... والشّاهد هو العالم الّذي يبيّن ما علمه ... والشّاهد اللّسان من قولهم لفلان شاهد حسن أي عبارة جميلة...».

(13) جاء في «متن اللّغة» ص ص 385 ـ 386 «... وقد أكثر في «صبح الاعشى» من استعمال كلمة شاهد في معنى الصّورة من المكتوب تبقى عند الكاتب دليلا على ما بعث به إلى المرسل إليه واختار على هذا مجمع مصر كلمة شاهدة على ما يقصد بدفتر الكوبيا Copie de lettres - Du- plicata ورسم الاسم بالفرنسية Copie†

(14) ورد في مقدّمة مقال: - F.J. Hansmann: Le dictionnaire, catalogue d'emplois étude de lexicographie comparée. p 107: "...On distingue deux classes de contextes: les exemples rédigés par les lexicographes et les citations empruntées à des auteurs. Cette distinction est utile malgré les difficultés qu'il ya à définir la limite autrement que par le coté formel de la présentation..." وترجمته: «... نميّز ضربين من السّياق: سياق الأمثلة التي يضعها المعجميّون وسياق الشّواهد المنتخبة من كتابات المؤلّفين. وإنّ هذا التّمييز مجد رغم الصّعوبات المانعة من تبيّن الحدّ الفاصل بينهما بما سوى الجانب الشكليّ من التّقديم المادّيّ...»

إنّ في انحكام بنية النّصّ المعجميّ الدّاخليّة بالمثال أو بالشّاهد أو بهما معا في الوقت نفسه انشدادا إلى ما قد قيل (Le déjà dit) واستحضارا لما هو منجز خارج النّصّ المعجميّ من جهة تركيبه الخارجيّ، من شتّى النّصوص الشّواهد؛ فإذا الخارجيّ ـ النّصّ الشّاهد ـ عن النّصّ المعجميّ ـ في الاصل ـ من حيث هو لائحة ألفاظ في البدء، قد اكتسب حال الدّاخليّ؛ وإذا كتابة النّصّ المعجميّ ـ من جهة التحام الدّاخليّ بالخارجيّ أو الطّارىء بالأصليّ ـ ضرب من كتابة أشبه ما يكون بما دقّ من أصناف اللّحام (Soudure)؛ وعلى قدر حظّ النصّ المعجميّ من تجويد الانتظام بين شتّى مكوّناته من النّصوص الشّواهد يكون حظّه من التّماسك بين الدّاخليّ (وهو في الأصل لائحة ألفاظ منحكمة بالوضع والتعريف والتّبويب والترّتيب من إنشاء المعجميّ في البداية) الذي يؤلّف ـ ما أن يشرع في استخدام النّصوص الشّواهد على لائحة الألفاظ السّابقة ـ مكوّنات التركّيب الخارجيّ للنّصّ المعجميّ وبين الخارجيّ الذي هو من جهة زمن الكتابة خارج عن إنشاء المعجميّ ومنفلت منه وهو الذي يؤلّف في نهاية الفعل المعجميّ تركيبه الدّاخلي (15). لأنّ الشّاهد سفر في الزّمان وفي المكان واستحالة من قراءة إلى كتابة؛ فهو حينئذ استصحاب حركة من الخارج صوب الدّاخل باعتبار أنّ انحكام النّصّ المعجميّ بخطّة الاستشهاد ـ استتباعا واستلزاما ـ وجْه من نظام الكلام على الكلام وضرب من العلائق والرّبائط بين أنظمة نصوص متعدّدة ومتضامنة (16).

---

(15) جاء في كتاب: Antoine Compagnon: La seconde main... p 31 :

"...La citation est un corps étranger dans mon texte parcequ'elle ne m'appartient pas en propre, parce que je me l'approprie..."

« . . . إنّ الشّاهد جسم غريب عن نصيّ لأنّ الشّاهد ليس ملكا يخصّني لأنيّ أتملّكه . . . ».

(16) جاء في المرجع السابق ص ص 34 ـ 37:

- "...La citation... est lecture et écriture, elle conjoint l'acte de lecture et celui d'écriture... La citation travaille le texte, le texte travaille la citation..."

« . . . إنّ حدث الاستشهاد قراءة وكتابة ففيه يتضامّ حدث القراءة وحدث الكتابة . . . إنّ الشّاهد يخدم النصّ والنّصّ يخدم بدوره الشاهد . . . ».

وإنّ علاقة التّلازم بين بنية النّصّ المعجميّ وخطّة الاستشهاد تنشىء بدورها علاقة استتباع بين خطّة الاستشهاد ومنزلة الاستعمال مثلما يرسّم الاستعمال أيضا سلطة المنقول على المنقول إليه (17)، وسلطة التّكرار في الوقت نفسه (18) لأنّ جوهر التّلازم بين بنية النّصّ المعجميّ وخطّة الاستشهاد هو بالضرّورة حركة طارئة من الخارج صوب الدّاخل باستحداث علاقة بين النّصّ (Le texte) وبين ما هو خارج في الأصل عن النّصّ (Le hors - texte) (19).

ولعلّنا نهتدي عبر نماذج تطبيقيّة محدودة ضاق معناها واتّسع من زمن إلى آخر انتخبناها من معاجم معلومة ومعدودة، قديمة وحديثة، إلى منحى المعجميّين العرب في الاستشهاد؛ ولقد نظرنا ـ على سبيل المثال ـ في الموادّ اللّغويّة الآتية (أدب ـ ثقافة ـ علم) على ما هي عليه من التّرتيب، كي نتتبّع تركيبها وكيفيّة انبنائها، بهدْي ممّا سبق أن تبيّناه نظريّا، في المعاجم التّالية:

---

(17) المرجع السابق ص 82 (Valeur d'usage et valeur d'échange)

(18) المرجع السابق ص 106 (Pouvoir de la répétition):

"...Toute répétition dans le discours porte en elle le principe d'un pouvoir sur celui qui s'y expose..." «... يتضمّن كلّ تكرار في الخطاب مبدأ تسلّط سلطة التّكرار على الخطاب الّذي تطوله ظاهرة التكرار...»

(19) المرجع السّابق ص 282.

- "... Le mouvement de la citation est tout autre.

Au lieu d'aller du texte vers son dehors, elle appelle, convoque, fait venir ce dehors et elle l'incorpre..."

«... إنّ حدث الاستشهاد شيء مغاير تماما. هو حدث ـ بدل أن يتّجه من داخل النّصّ صوب خارجه ـ يستحضر ذاك الخارجيّ ويستدعيه ويستقدمه ويضمّه...»

المعجم / المادّة اللغويّة	أدب	ثقافة	علم
ابن دريد: جمهرة اللغة مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن ط. 1. 1345 هـ. (4 ج)	366/3 (1 ص)	47/2 (1 ص)	139 ـ 138/3 (2 ص)
ابن منظور: لسان العرب إعداد وتصنيف يوسف خيّاط دار لسان العرب. بيروت. (3 مج)	33/1 حرف الهمزة (1 ص)	364/1 حرف الثاء (1 ص)	870/2 حرف العين (1 ص)
الفيروزابادى: القاموس المحيط ـ دار العلم ـ بيروت. د. ت. (4 ج)	36/1 فصل الهمزة باب الباء (1 ص)	121/3 فصل الثاء باب الفاء (1 ص)	154/153 فصل العين باب الميم (2 ص)
الزّبيدي: «تاج العروس» منشورات مكتبة الحياة. بيروت ط. 1. المطبعة الخيريّة 1306 هـ.	144/1 فصل الهمزة من باب الباء (1 ص)	53 ـ 51/6 فصل الثاء من باب الفاء (3 ص)	407 ـ 405/8 (3 ص)
أحمد رضا: متن اللغة منشورات دار مكتبة الحكمة. بيروت. 1958 م (5 ج).	153 ـ 152/1 (2 ص)	441 ـ 440/1 (2 ص)	195 ـ 194/4 (2 ص)
نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي: الصحاح في اللغة والعلوم. دار الحضارة العربية: بيروت 1975.	ص ص. 10 ـ 11 (2 ص)	ص. 122 (1 ص)	ص ص. 772 ـ 774 (3 ص)

بان لنا بداهة أنّ تلك الكلمات ـ على ما هي عليه من توسّع في الدّلالة في حدود معارفنا المستحصلة ـ لما طالها من تحوّلات من جهة تطوّر المعاني والمفاهيم من عصر ثقافيّ إلى عصر ثقافيّ آخر، يتفاوت حظّها من جهة الكمّ المعرفيّ من معجم إلى معجم آخر، بل تكاد تكون نسبة التّراكم المعرفيّ في ازدياد مطّرد باطّراد التّقدّم في الزّمن حين نوازن بين جملة تلك المعاجم المتراتبة؛ بينما تبدو تلك النّسبة ـ حين نتتبّع المادّة اللّغويّة الواحدة في سائر المعاجم المعدودة ـ في زيادة مطّردة بالنّسبة إلى مادّة «أدب» خاصّة، وهي في استقرار ثمّ في زيادة آيلة إلى نقصان بالنّسبة إلى مادّة «ثقافة»، وهي أخيرا متراوحة بانتظام بين الزّيادة والنّقصان بالنّسبة إلى مادّة «علم». ثمّ إنّها ـ على اختلافها النّسبيّ من جهة الكمّ المعرفيّ ـ نصوص منخرطة بوجه من الوجوه وبانتظام في نظام بنية النّصّ المعجميّ بتركيبيه الخارجيّ والدّاخليّ على نحو ما أسلفنا على صعيد النّظريّ؛ ولكنّ التّفاوت بينها ملحوظ من جهة طبيعة النّصوص الشّواهد المستخدمة إذ عددنا ضربين من تلك النّصوص الشّواهد: الأولى شواهد قائمة على تكرار الكلمات والصّيغ من جهة الأبنية الصّرفيّة الفعليّة والاسميّة والتراكيب النّحويّة والصّوتيّة: وهي كثيرا ما تتبدّى في أشكال أفعال وأسماء منصرفة وقد لا تتعدّى ما أشبه الجملة لأنّها في أحوال كثيرة من وضع المعجميّ دون سواه وهو ضرب بدا لنا طاغيا على النّصّ المعجميّ دون استثناء فضلا عن أنّها نصوص تتجلّى متنامية بالتّكرار: تكرار الكلمات (La répétition des mots/ Repetitio verborum) وبكثرة التعاريف المنبنية على ضروب التّفاسير والشّروح اللّغويّة.

ولعلّ هذا الصّنف من الشّواهد لا يرقى بالفعل المعجميّ إلى حدّ جواز الحديث عن بنية نصّ معجميّ داخليّة منحكمة بخطّة استشهاد بوسعها أن تجيز الحديث عن تداخل بين النّصوص وعن تشاكل بين أجناس كتابة وعن تعامل بين حدثي قراءة وكتابة ولذلك وجدنا تلك الشواهد ألصق بصناعة الامثلة (Les exemples) التي يحتاج إليها المعجمي في صناعة المعجم الصناعيّ وأعلق بالرّياضة اللّغويّة الذّهنيّة وبمهارة الحافظة الصناعيّة (La mémoire artifi-

cielle) منها بالنّصّ الشّاهد (La citation) (20).

وأمّا الصّنف الثّاني من النّصوص الشّواهد فيضمّ شواهد تشفع للفكرة وتعيدها (La répétition de pensées/ Repetitio sententiarum) وهي شواهد (Des citations) تنشئ ما تنشئ من وسائط أسلوبيّة بينها وبين النّصّ المنقول اليه (21).

ويتبيّن دارس الموادّ اللّغويّة المنتخبة من المعاجم اللّغويّة المعدودة آنفا أنّ الشّعر والقرآن ومقالات اللّغويّين وروايات المحدّثين ظلّت من ثوابت خطّة الاستشهاد بدرجات متفاوتة من مادّة لغويّة إلى أخرى. فلئن عدمنا النّصوص الشّواهد على الافكار (Les citations de pensées) من القاموس المحيط بالنّسبة إلى الموادّ اللّغويّة الثّلاث المنتخبة، وتساندت في «تاج العروس» النّصوص الشّواهد على الأفكار إلى حدّ التّوازن تقريبا، فإنّنا لحظنا في شأن «لسان العرب» أنّ مقالات اللّغويّين وبدرجة أقلّ الأشعار قد طغت على روايات المحدّثين وعلى النّصوص القرآنيّة بالنّسبة إلى مادّة «أدب» بينما طغت الاقوال المنسوبة إلى أصحابها وغير المنسوبة، على مقالات اللّغويّين وروايات المحدّثين وعلى الشّعر وعلى القرآن بالنّسبة إلى مادّة «ثقافة» وطغت روايات المحدّثين ومقالات اللغويّين على النّصوص القرآنيّة وعلى الأشعار بالنّسبة إلى مادّة «علم».

ولعلّ الأمر عائد إلى طبيعة الموادّ المنتخبة باعتبارها مادّة مفهوميّة أعلق بالتّجريد والادراك منها بالحسّ والتّمثيل ثمّ لأنّها مرتبطة في صميمها بخصائص الذّهنيّة الّتي أخصبتها وسمّتها؛ وإلى أنّ طبيعة النّصّ الشّاهد على الفكرة ـ في حدّ ذاته ـ أنّه نصّ داخل ـ في جوهر خطّة الاستشهاد ـ في نسق

(20) أورد ابن دريد في «الجمهرة»، ج 2 ص 47: باب الثاء والفاء مع ما يليهما من الحروف في الثلاثيّ الصّحيح: (ث ف ق): «استعمل منها ثقفت الشيء اثقفه ثقافة وثقوفة، إذا حذقته ومنه أخذت الثقافة بالسّيف وثقيف أبو حيّ من العرب...»؛ وأورد الفيروز ابادي في «القاموس المحيط». ج 4: فصل العين باب الميم، ص ص 153 ـ 154. «علمه كسمعه علْما بالكسر عرفه... وعُلاّم كجُهّال... وعلاّما ككذّاب... والعلاّمة مشدّدة وكشدّاد... والتّعْلَمة كزبرجة...»؛ وأورد أحمد رضا في «متن اللّغة»، ج، 1، ص ص 440 ـ 441: «... الثقافة أصل معناها الحذق والفطنة وخصّت عند أهل العصر بالتّربية الّتي تنمو بها أساليب التّفكّر والعمل بها يلائم الزّمان والمكان. وجعلها مجمع مصر لما هو في الفرنسيّة Culture ».

(21) انظر خاصّة: Antoine Compagnon : La seconde main ou le travail de la citation. p 100 - 114 - 121 - 147 - 151 - 203.

المدلول (Le signifié) أكثر منه في نسق الدّالّ (Le signifiant) على عكس المثال (L'exemple) الّذي هو أعلق بنظام الدّالّ منه بنظام المدلول (22).

إنّ مطلبنا من الدّرس أن نستأنس بشيء من مناهج البحث الحديثة في الاساليب التي أفادت ـ بدرجات متفاوتة ـ سائر أجناس الكتابة مادامت طرق التّناول تلك مخصبة أو هي تضيف إلى تلك المعارف بعض الاضافة إذ شاع الحديث عن بنية النّصّ الشّعريّ (23) وعن بنية النّصّ الفنّيّ (24) وعن التناصّ (25) وعن خصائص الخطاب العلميّ (26). فلعلّ الدّرس المعجميّ يرقى بدوره ـ وبما أسلفنا الاشارة إليه ـ إلى مرتبة تجيز الحديث عن بنية النّصّ المعجميّ وقد نعت المعجم الحديث بأنّه نصّ (27) وألفنا في الدّرس اللّغويّ الحديث عن عمليّة الإبداع المعجميّ وما تنبني عليه من عناصر المؤالفة وعناصر المغايرة من لغة إلى أخرى (28) إذ ـ عمليّا ـ لا انفكاك بين منهج العلم والعلم ذاته ولا فصل بين البحث في المنهج والنّظر في العلم نفسه لانّ المنهج يطوّر العلم والعلم يطوّر منهجه لما بينهما من تداخل التحاميّ من جهة تطوّر المعرفة وتطوّر منهج البحث في المعرفة.

وإنّ طريقة التّناول الّتي نهجناها تتعدّى نظام المعجم اللّغويّ الظّاهريّ ـ باعتباره قائمة ألفاظ منخرطة في نظام مّا، من أنظمة صناعة المعجم مبنيّ

(22) انظر خاصّة: المرجع السّابق ص 147 .

(23) انظر مثلا ـ - Todorov, Empson, Cohn, Hartman, Rigolot : Semantique de la poésie. Editions du seuil 1979.

(24) انظر مثلا ـ - I. Lotman: La structure du texte artistique, trad. française, Gallimard. Paris. 1973

(25) انظر: - Antoine Compagnon: La seconde main ou le travail de la citation, Editions du seuil, Paris, 1979.

(26) انظر مثلا ـ - Emile Meyrson: De l'explication dans les sciences. /2 T/ Ed. Paris. 1921.

(27) انظر ـ - Terence R. Wooldridge: Matériaux pour l'étude du lexique et de la lexicographie française du XVIe. s. (Une concordance du thresor de Nicot) in Cahiers de Lexicologie. Vol L 1987 - pp 245 - 260 - "... Le dictionnaire moderne est un texte recursif..." : 255 اورد في ص.

(28) انظر مثلا ـ - Guilbert (L): La créativité lexicale. Larousse. Paris, 1975.

- Joseph Ghazi: Propositions pour une typologie nouvelle de la création lexicale. ARABICA. Tome XXXIV Fas. 2. Juillet 1987 pp 147 - 163.

جاء في خاتمة المقال، ص 163 :

"Si pour bon nombre de termes techniques par exemple, il existe des similitudes formelles entre =

على ترتيب وتعريـف ممّا يجعل استعمـال المعجم أجـدى في الضّبط والمراجعـة ـ (29) إلى ما وراء ظاهر ذلك النّظام المعجميّ: نظام نصوص شواهد قد تطول وقد تقصر وقد تتماثل وقد تتغاير وهي نصوص شواهد تظلّ تعلن حضورها بين ثنايا الحقول المفهوميّة المتنامية بتعدّد مداخل المعجم اللّغويّة وبغزارة الشّواهد واختلافها ممّا يجعل المعجم مصدرا للقراءة (30).

إنّ هذا النّظام: نظام النّصوص الشّواهد ـ فيما هو ينبني خارج نصّه الأوّل في حضور يغاير من بعض الوجوه حضوره في مركزيّته المرجعيّة ـ يظلّ في الوقت نفسه بانيا داخل المعجم لمرجعيّة ثقافيّة قد أعيد صوغها وانتظامها لإنشاء نظام لغويّ معجميّ يستوعب التّنوّع والاختلاف ويستسيغ التّصنيف والتّبويب والترّتيب ويلاحق التّفاصيل بغية الاستتمام والاستيفاء.

فرحات الدريسي

---

des langues comme le Français et l'Anglais (et éventuellement d'autres langues européennes), l'Arabe quant à lui, ne participe à cette ressemblance que dans le cas des emprunts. C'est ainsi qu'il privilégie, comme nous venons de le constater les formes analytiques, alors que le Français recourt aussi bien aux formations analytiques qu'aux formations synthétiques. C'est ainsi également que l'Arabe utilise des substantifs là où le Français place des préfixes ou des suffixes..."

«. . .إذا ما كان ثمّت ـ بالنّسبة إلى عدد لا بأس به من المصطلحات الفنّية، مثلا ـ وجوه تماثل شكليّ بين اللّغات شأن الفرنسيّة والانجليزيّة (وقد يكون الشّأن نفسه بالنّسبة إلى لغات أوروبيّة أخرى) فانّ صلة العربية بوجوه التّشابه تلك لا تعدو حال الألفاظ الدّخيلة، إذ أنّ العربيّة تنزع ـ على غرار ما تبيّناه منذ قليل ـ الى الصّيغ التّحليليّة بينما تستخدم الفرنسيّة الصّيغ التّحليليّة استخدامها الصّيغ التّأليفيّة، وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى العربيّة فانها تستعمل أسماء في مواطن تستخدم فيها الفرنسيّة سوابق أو لواحق. . .».

(29) انظر: - Henriette Walter: "Des dictionnaires à consulter ou à lire". in. La linguistique (Revue de la Société internationale de linguistique fonctionnelle) P.U.F. 1990. 1 Volume. 26. pp 71 - 78 ـ جاء في ص 71: "...Dans tous les cas, ce sont, pour la plupart des usagers, des ouvrages que l'on consulte plutôt qu'on ne les lit"

[. . .إنّها (المعاجم) في سائر الأحوال ـ بالنّسبة إلى جلّ من يستعملها ـ تآليف يرجع إليها المرء للتّثبّت بدل أن يقرأها].

(30) جاء في المرجع السّابق ص 77: Le mélange des genres: "... Dès lors, les limites entre ce qui est un dictionnaire et ce qui ne l'est pas deviennent floues et on aboutit ainsi à ce mélange des genres qui semble assez bien caractériser les productions de notre époque"

اختلاط الأجناس: «. . .وتصير الحدود ـ منذ ذلك الحين ـ واهية، بين ما به يكون المعجم معجما وبين ما به لا يكون؛ وهكذا يؤول الأمر إلى ذلك الخلط بين الأجناس والّذي يلوح إلى حدّ لا بأس به ميسم ضروب التّآليف في عصرنا».